

- مجلس النواب يقر 8 تشريعات فقط خلال 100 يوم من عمر المجلس.
- 454 سؤالاً نيابياً أجيب على 65.4% منها.
- 74.7% من الأسئلة المجابة كانت خارج المدة القانونية.
- 641 مداخلة تقدم بها أعضاء المجلس على مدار 100 يوم.
- 21 نائب لم يتقدموا بأي مداخلة خلال 100 يوم.
- 27 نائب لم يتغيّبوا عن الجلسات.
- 8% من الأسئلة أدرجت على جداول الأعمال.
- 30 سؤال أدرج على جداول الأعمال نوقش منها 27 فقط.
- 11 نائب لم ينضموا لأي لجنة دائمة.
- 7 أسئلة تم التصريح بتحويلها إلى استجواب دون تقديمها رسمياً للأمانة العامة.
- استجواب واحد فقط قدمه المجلس الثامن عشر.

أطلق راصد لمراقبة المجالس المنتخبة تقريره الخاص حول أداء البرلمان في أول 100 يوم من عمر البرلمان الثامن عشر، وبين التقرير أن مجلس النواب قد أقر 8 تشريعات فقط خلال هذه الفترة حيث تم إقرار 6 مشاريع قانون و قانون معدل لقانون وإقرار قانون مؤقت معاد من الأعيان، وبتفصيل الجهد التشريعي الذي بذله البرلمان يتبين أن مجموع المواد التي تم تعديلها وإقرارها لم يتجاوز (50) في جميع التشريعات التي تعامل معها المجلس، في حيث تم رفض مشروع قانونين، ويعتبر هذا الإنجاز التشريعي متواضعاً مقارنة بالفترة الخاصة بالتقرير.

وبينت نتائج التقرير المتعلقة بتركيبة المجلس أن 98 نائباً انضموا إلى لجنتين دائمتين، فيما انضم 19 نائباً إلى لجنة دائمة واحدة، بينما لم ينضم 11 نائباً إلى أي لجنة دائمة، ومن خلال تدقيق المعلومات الواردة على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب تبين أن النائب محمد العتيقة قد انضم لثلاث لجان دائمة وهو ما يعدّ مخالفة لنص المادة (61/ج) من النظام الداخلي لمجلس النواب.

وفيما يتعلق بالكتل النيابية، فقد نجحت كتلتي الوفاق والعدالة بالحصول على أكبر عدد من النواب الأعضاء ب(24) عضواً و بنسبة (18.5%) من مجموع أعضاء المجلس، تلتها كل من كتلتي الديمقراطية ووطن ب(19) عضواً وبنسبة (14.6%)، فيما كانت كتلتي الإصلاح والتجديد أقل الكتل تمثيلاً بواقع (14) عضواً لكل منهما وبنسبة (10.8%).

وأظهرت نتائج التقرير تراجع عدد النواب الذين توجهوا بأسئلة للحكومة إلى (60) نائباً فقط بنسبة (46%) من أعضاء مجلس النواب مقارنة بتقرير راصد لتقييم أداء البرلمان السابع عشر في ال100 يوم الأولى من عمر مجلس النواب السابع عشر والذي وصل عدد النواب

تقييم أداء مجلس النواب الثامن عشر خلال المئة يوم الأولى



الذين تقدموا بأسئلة فيه إلى (84) نائبا بنسبة (56%) من أعضاء المجلس، فيما لم يقدم (69) نائبا بأي سؤال نيابي للحكومة خلال الفترة المذكورة، ما يدل على غياب واضح لأكثر من (54%) من أعضاء المجلس وعدم استخدامهم للأسئلة كأداة رقابة.

وأظهر التقرير إدراج 30 سؤال نيابي فقط على جداول الأعمال نوقش منها 27 سؤال فقط، ومن خلال تتبع الأسئلة النيابية فقد تم تقديم (454) سؤالاً تمت الإجابة على (232) سؤالاً منها وبنسبة (65.4%) فيما لم تجيب الحكومة على (124) سؤالاً بنسبة (34.6%) علماً بأن فريق راصد تتبع الأسئلة التي قدمت لغاية تاريخ 2017/2/1 لغايات احتساب عدد الأسئلة وذلك باعتبار المدة القانونية الممنوحة للحكومة للإجابة على أسئلة النواب هي 14 يوماً من تاريخ إحالة السؤال إلى الحكومة، وبالنظر إلى الردود الحكومية خلال المدة القانونية المسموحة وهي أربعة عشرة يوماً حسب المادة (128/ب) من النظام الداخلي لمجلس النواب وجد فريق راصد أن (74.7%) من الأسئلة جاءت خارج الفترة القانونية، فيما تم الرد ضمن الفترة القانونية على (26.3%) من الأسئلة التي أجب عليها، وبتفصيل الأسئلة على النواب يتبين أن 5 نواب فقط تقدموا ب (182) سؤالاً وبنسبة (40%) من الأسئلة المطروحة.

وبالرجوع إلى تقرير برنامج راصد لمراقبة الانتخابات لتقييم أداء مجلس النواب السابع عشر خلال ال 100 يوم الأولى فإننا نجد بأن عدد الأسئلة التي تم توجيهها للحكومة بلغت (586) سؤالاً، ووجهت من قبل (84) نائبا وقد تم الإجابة حينها عن (427) سؤالاً ما يعني انخفاض الأسئلة النيابية الموجهة للحكومة بنسبة 22% عن الدورة السابقة.

أما فيما يتعلق بالاستجابات فأظهرت نتائج الرصد أنه تقديم استجواب واحد فقط ولم يتم الإجابة عليه، بينما قدم أعضاء المجلس طلبين مناقشة تم مناقشة أحدهما، وفيما يتعلق بالمذكرات فقد تم تقديم (61) مذكرة تمت الإجابة على (25) منها فقط بنسبة (41%)، فيما لم يرد إجابة على ما نسبته (59%) من المذكرات، وبلغ تعداد المذكرات التي تم تقديمها من اللجان (14) مذكرة، بينما وصل مجموع المذكرات التي تم تقديمها من مجموعة من النواب (43) مذكرة، و (4) مذكرات تم تقديمها من نواب فرادى.

وأظهرت نتائج التقرير فيما يتعلق بالجلسات النيابية خلال الفترة المذكورة والتزام النواب بحضور الجلسات وانتظامهم أن المجلس عقد خلال المئة يوم الأولى (14) جلسة على امتداد (36) يوماً توزعت ما بين أيام عمل تشريعية وصل عددها إلى (31) يوم عمل وأيام عمل رقابية وصل تعدادها إلى (5) أيام عمل، ومن خلال متابعة فريق راصد للجلسات النيابية تبين أن مجموع غياب النواب خلال أول 100 يوم قد وصل إلى (341) غياب أي بمعدل غياب (10) نواب في كل يوم عمل، كما بينت نتائج تتبع حضور وغياب النواب أن أربعة نواب تغيبوا عن أكثر من (10) أيام عمل، فيما تغيب (13) نائبا عن (5-9) أيام عمل، بينما وصل عدد النواب الذين لم يتغيبوا عن أي يوم عمل إلى (27) نائبا، ومن الجدير ذكره أن أكثر الجلسات حضوراً كانت الجلسة الأولى من الدورة العادية الأولى وهي جلسة افتتاح الدورة حيث حضرها (129) نائبا، وكانت أقل الجلسات حضوراً هي الجلسة الثالثة في يومها الثاني بعدد حضور (101) نائبا، وغياب (29) نائبا.

تقييم أداء مجلس النواب الثامن عشر خلال المئة يوم الأولى



وفي سياق المداخلات النيابية تتبع فريق راصد المداخلات التي تقدم بها النواب خلال الجلسات البرلمانية التي عقدت ضمن فترة التقرير، وبينت النتائج أن مجموع المداخلات التي أوردوها النواب خلال أول 100 يوم قد وصلت إلى (641) مداخلة تقدم بها (109) نواب، حيث لم يتقدم ما مجموعه (21) نائباً بأي مداخلة خلال الجلسات البرلمانية، ومن الجدير ذكره أنه تم احتساب المداخلات التي كانت تتوافق مع جداول أعمال الجلسات كما لم يتم احتساب الكلمات التي تقدم بها النواب إبان مناقشة البيان الوزاري (الثقة) ولا الكلمات التي تقدم بها النواب أثناء مناقشة الموازنة العامة للسنة المالية 2017، وبمقارنة هذه النتائج بنتائج التقرير الخاص بالمجلس السابع عشر فقد تبين انخفاض عدد المداخلات النيابية من 2100 مداخلة إلى 641 مداخلة فقط.

وبحسب النتائج فقد تبين أن (10) نواب فقط قدموا (263) مداخلة ونسبة 41% من مجموع المداخلات التي رصدها الفريق، فيما قدم (99) نائباً بـ(378) مداخلة ونسبة 59%، كما أوضحت النتائج أن المداخلات تنوعت بحيث كانت عدد المداخلات التشريعية (336) مداخلة، فيما كانت المداخلات التنظيمية (28) مداخلة، والمداخلات الرقابية (230) مداخلة، و (47) نقطة نظام.

وبخصوص العبء التشريعي أمام اللجان الدائمة فيتبين أن اللجنة القانونية لديها 19 تشريع وأحيل إليها 3 اقتراحات بقانون خلال الـ 100 يوم الأولى، فيما يتبين أن اللجنة المالية لديها تشريعان بالإضافة إلى تقارير ديوان المحاسبة من عام 2009 وحتى عام 2015، ولدى لجنة الاقتصاد والاستثمار 22 تشريع، أم اللجنة الإدارية ولجنة الطاقة والثروة المعدنية فلهما 7 تشريعات، ولجنة الخدمات العامة والنقل لديها 5 تشريعات، فيما وصل العبء التشريعي لكل من لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والإسكان ولجنة الصحة والبيئة إلى تشريعين اثنين لكل لجنة فيهما، وبينت النتائج أن أربع لجان دائمة لديها تشريع واحد فقط وهي لجنة المرأة وشؤون الأسرة ولجنة الزراعة والمياه ولجنة التوجيه الوطني والإعلام ولجنة التربية والتعليم والثقافة، فيما تبين أن 8 لجان دائمة ليس لديها أي تشريع معروض أمامها.

ويوصي راصد بضرورة إيلاء العمل التشريعي أولوية قصوى لا سيما وأن المجلس الثامن عشر لديه العديد من التشريعات المهمة التي تعنى بتعزيز عملية الإصلاح بكافة جوانبه، كما على أعضاء مجلس النواب استخدام الأدوات الرقابية التي أتاحتها لهم الدستور الأردني والنظام الداخلي لمجلس النواب لتكريس العمل الرقابي بما يسهم في تعزيز الرقابة على الحكومة، كما يوصي راصد اللجان الدائمة تكثيف الاجتماعات الخاصة بالعمل التشريعي وذلك بهدف زيادة الإنجاز التشريعي لمجلس النواب.

يشار إلى أن فريق راصد اعتمد في منهجية إعداد هذا التقرير على مؤشرات كمية ونوعية في ضوء الخبرات المتراكمة في إعداد التقارير الرقابية، وقد اتخذ فريق العمل مجموعة من الخطوات في إعداد هذا التقرير تمثلت بجمع المعلومات التي عمل الباحثون على رصدها داخل قبة البرلمان على نموذج أعد خصيصاً لهذه الغاية من خلال متابعتهم للجلسات البرلمانية وتسجيلهم لمداخلات السادة النواب وخطاباتهم ومشاركاتهم داخل القبة وحضورهم لإجتماعات اللجان النيابية، إضافة إلى بناء قاعدة بيانات خاصة من محاضر اجتماعات اللجان والمجلس.

تقييم أداء مجلس النواب الثامن عشر خلال المئة يوم الأولى



نوقش منهم 27 سؤال فقط

30 سؤال تم إدراجهم على جداول الأعمال

74.7%

خارج المدة القانونية

من الأسئلة لم يتم الإجابة عليها 34.6%

454 سؤال تم تقديمهم من قبل 60 نائباً

من الأسئلة تم الإجابة عليها 65.4%

26.3%

ضمن المدة القانونية

تتبع فريق راصد الأسئلة التي قدمت لغاية تاريخ 1/2/2017 لغايات احتساب عدد الأسئلة وذلك باعتبار المدة القانونية الممنوحة للحكومة للإجابة على أسئلة النواب هي 14 يوماً من تاريخ إحالة السؤال إلى الحكومة

مجموع غياب النواب خلال المئة يوم



4 نواب تغيبوا أكثر من 10 أيام

13 نائباً تغيبوا من 5 - 9 أيام

27 نائباً لم يتغيبوا

341

غياب النواب خلال

36 يوم عمل

تقييم أداء مجلس النواب الثامن عشر خلال المئة يوم الأولى



86

يوم عمل
تشريعي

14

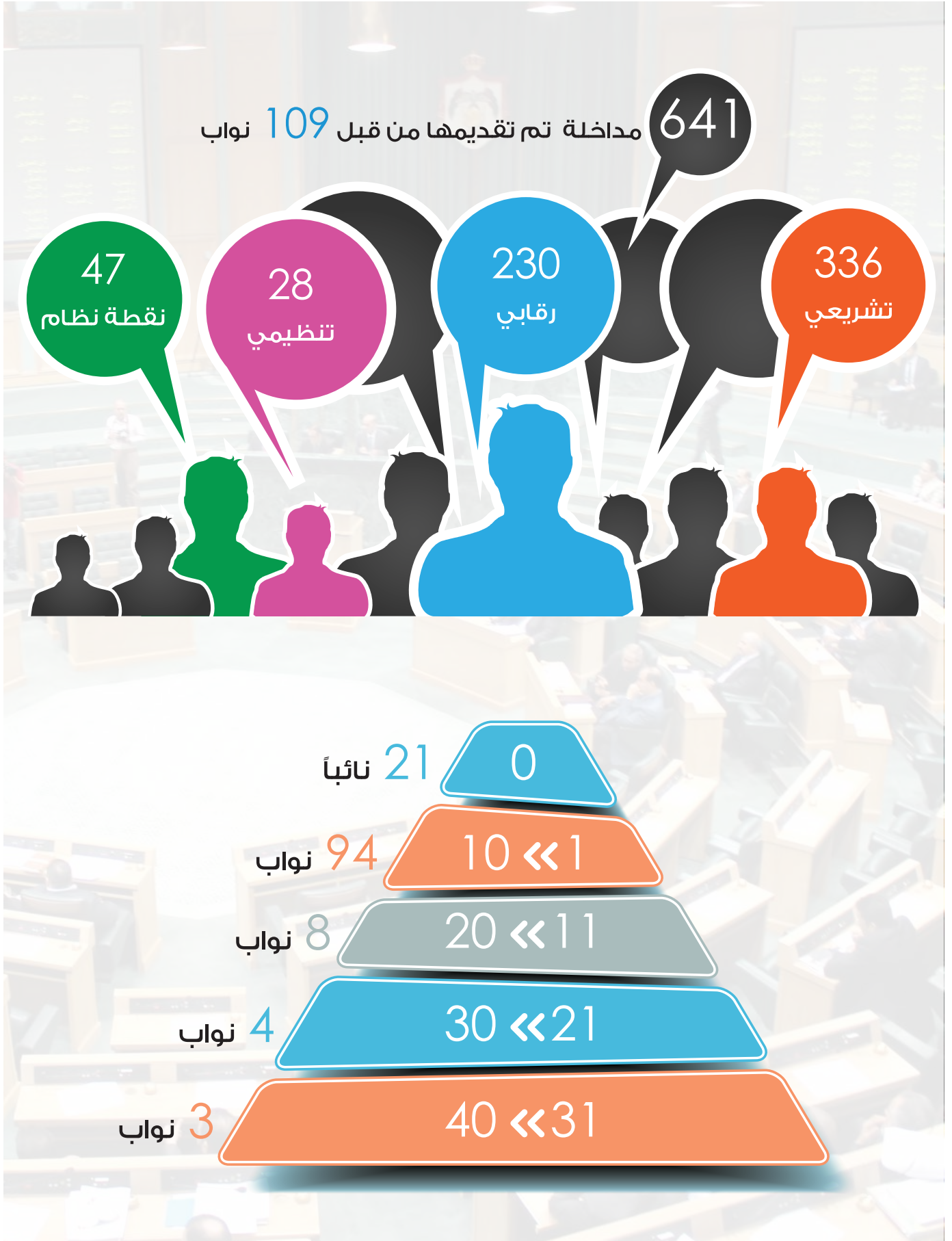
جلسة على مدار

36

يوم عمل

14%

أيام العمل
الرقابية



نتائج تقرير المئة يوم
الأولى من مجلس
النواب الثامن عشر

وجه المقارنة

نتائج تقرير المئة يوم
الأولى من مجلس
النواب السابع عشر

36	↑	عدد أيام العمل	33
641	↓	عدد المداخلات	2100
20	↓	عدد النواب الذين لم يقدموا أي مداخلات	5
454	↓	عدد الأسئلة	586
232	↓	عدد الأسئلة التي تمت الإجابة عليها	427
46.5%	↓	نسبة النواب المتقدمين بالأسئلة	56.3%
1	↓	الاستجابات	2
0	↓	الاقتراح برغبة	2
65	↑	المذكرات	19
3	=	العرائض والشكاوى	3
3	↓	الاقتراح بقانون	8
8	↓	عدد التشريعات التي تم إقرارها	9

مشاريع قانون

6

- مشروع قانون تنظيم التعامل بالبورصات الأجنبية لسنة ٢٠١٦
- مشروع قانون معدل لقانون المركز الوطني لحقوق الإنسان لسنة ٢٠١٦
- مشروع قانون معدل لقانون السياحة لسنة ٢٠١٦
- مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧
- مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٧
- مشروع قانون الوثائق الوطنية لسنة ٢٠١٤

قانون مؤقت

1

- القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٠ قانون النقل العام للركاب

قانون معدل لقانون

1

- قانون معدل لقانون المجلس الصحي العالي لسنة ٢٠١٦

مشروع قانون تم رفضهم

2

- مشروع القانون المعدل لقانون الأمن العام لسنة ٢٠١٦

- مشروع قانون هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن لسنة ٢٠١٥

4

3

2

1

عدد التشريعات التي أقرها مجلس النواب 8 تشريعات

